



2012 TOKYO ANNUAL MEETINGS

INTERNATIONAL MONETARY FUND
WORLD BANK GROUP

Arabic

October 12, 2012

Address by **CHRISTINE LAGARDE**,
Chairman of the Executive Board and
Managing Director of the International Monetary Fund,
to the Board of Governors of the Fund,
at the Joint Annual Discussion

كلمة الاجتماعات السنوية: الطريق القادم – اقتصاد عالمي متغير، وصندوق نقد دولي متغير

تلقيها السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي

طوكيو، ١٢ أكتوبر ٢٠١٢

مقدمة – العالم يأتي إلى اليابان

أوهايو غازايماسو – صباح الخير

السيد الرئيس، السادة المحافظون، الضيوف الكرام: نيابة عن صندوق النقد الدولي، أود الترحيب بكم جميعا في الاجتماعات السنوية. طوكيو إي بوكوسو!

أود في البداية أن أعرب عن تقديري وشكري إلى صاحب السمو الإمبراطوري، ولي العهد الأمير ناروهيتو، لوجوده معنا هذا الصباح. وإنه لشرف عظيم أن يتكرم سموه بالحضور شخصيا. وأود أيضا توجيه الشكر إلى مضيئينا اليابانيين على ما أبدوه من كرم ضيافة وافر. وسأبدأ بتقديم الترحيب الحار لصديقي الرئيس جيم كيم، الذي يشارك في هذه الاجتماعات السنوية للمرة الأولى. أعرف ما يشعر به – فقد كنت في نفس موقفه العام الماضي!

حين عقدت الاجتماعات السنوية آخر مرة في طوكيو، في عام ١٩٦٤، قال رئيس الوزراء الياباني هاياتو إيكيدا أن "التحديد الرئيسي الذي يواجهنا جميعا، سواء محليا أو دوليا، هو تشجيع النمو الاقتصادي المستقر وتخفيض التفاوت بين الأغنياء والفقراء". وكما في القول السائر القديم: كلما زاد تغير الأشياء، بقيت دون تغيير (*plus ça change, plus c'est la même chose*).

لقد قطعت اليابان شوطا طويلا منذ عام ١٩٦٤.

لقد عدت لتوي من سينداي التي شهدت أحداث الزلزال وتسونامي المدمرة في العام الماضي. الموقع الذي راحت فيه أرواح كثيرة، وتحطمت فيه أحلام كثيرة. لكنني رأيت مدينة ولدت من جديد. رأيت بعيني جهود الشعب الياباني الرائعة في إعادة بناء بلدهم وحياتهم. رأيت الشجاعة والثقة.

إن هذا المشهد مصدر إلهام بالنسبة للعالم كله. لقد فهموا ما يجب أن نفهمه *كلنا* – أن التكاثر هو الطريق الوحيد للتغلب على اضطرابات اليوم وتحسين مستقبلنا الجماعي.

أود هذا الصباح أن أعطيكم فكرة عما يمكن أن يبدو عليه المستقبل – للاقتصاد العالمي، وللصندوق، ولنا جميعا.

إذن سأحدثكم عن ثلاثة أشياء:

- وتيرة التغيير ونطاقه في الاقتصاد العالمي؛
- خوض الطريق القادم؛
- رؤيتي للصندوق في المستقبل.

ألف - العالم في حالة من السيولة – تغيرات كبيرة شاملة

ونحن نسعى للتعامل مع التغيرات الكبيرة التي تحدث من حولنا، ربما نستطيع التعلم من الاجتماعات السنوية التي عقدت في طوكيو عام ١٩٦٤.

ففي ذلك الوقت، كانت البلدان الأعضاء التي اجتمعت هنا تقف على مشارف عالم جديد مشرق، وحقبة ذهبية. وكانت اليابان في حالة ميلاد اقتصادي جديد والاقتصاد العالمي ينطلق إلى الأمام بكل عنفوان.

ولننظر الآن إلى أين وصلنا. لننظر إلى الارتفاع الملموس في مستويات المعيشة، مقيسة بإجمالي الناتج المحلي للفرد: لقد ارتفع على مستوى العالم بمقدار ٣ مرات ونصف تقريبا، وفي اليابان بمقدار ٤ مرات، وفي بلدان آسيا الصاعدة بدرجة مبهرة بلغت ٩ مرات ونصف. أما أحجام التجارة العالمية فقد ارتفعت بمقدار ١٦ مرة. وبقيادة الصين، خرج نصف مليار نسمة من دائرة الفقر في آسيا وحدها على مدار العقود القليلة الماضية.

وإذ ننظر أمامنا اليوم، نجد أن عالمنا يتشكل مرة أخرى بعدد من الاتجاهات العامة الواضحة.

هناك *تغيرات ديمغرافية كبيرة* تحدث: فهناك أعداد هائلة من الشباب في المناطق الاقتصادية الصاعدة؛ وشيخوخة السكان تتزايد في الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الصاعدة الكبرى؛ ومشاركة المرأة تتزايد في الاقتصاد. وبحلول عام ٢٠٣٥، ستصبح القوى العاملة في إفريقيا هي الأكبر على مستوى العالم حيث يتجاوز تعدادها مليار شخص – أي أكثر من الهند أو الصين. ولكن بحلول ذلك الوقت أيضا، سيكون في العالم أكثر من مليار شخص قد تجاوزوا سن الخامسة والستين.

والقوة الاقتصادية تنتشر من الغرب إلى الشرق، والرخاء بدأ يتحرك من الشمال إلى الجنوب. وقد أصبحت الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تساهم بنحو نصف إجمالي الناتج المحلي العالمي، صعودا من الرقم المحقق في عام ١٩٦٤.

وتواصل ابتكارات الاتصالات والتكنولوجيا النهوض باقتصاداتنا ومجتمعاتنا إلى ذرى تزداد ارتفاعا مع الوقت. فهناك صلات لا نهائية تربط بيننا، فتفتح الباب لإمكانات لا حصر لها أمام كل فرد منا. واليوم هناك حوالي ٣ مليار نسمة يستخدمون شبكة الإنترنت – إنها شبكة عالمية النطاق حقا.

باختصار، إن رمال الاقتصاد العالمي تواصل التحرك.

إن قوة آسيا وديناميكتها واضحة. وهذا ينطبق أيضا على مناطق صاعدة أخرى. فحين كنت في البرازيل في مطلع هذا العام، على سبيل المثال، شهدت سيدة ترأس دولة، هي ديلما روسيف، وهي عازمة بقوة على السعي لتحقيق النمو الشامل لجميع المواطنين والدفع قدما بجدول الأعمال الذي وضعته للحد من عدم المساواة. وبإمكاننا أن نتعلم الكثير من هذه المناطق التي مرت بفترات عصبية.

أوروبا أيضا تمر بعملية تكامل تاريخية، رغم مشقتها. فمنطقة اليورو تخضع لاختبار صعب، ويجب أن تواصل المضي في تنفيذ مبادرات السياسة الاقتصادية التي أعلنتها. لكن علينا أن ندرك أيضا أن تحقيق تكامل أعمق على المستوى المصرفي ومستوى المالية العامة، إلى جانب إجراء إصلاحات هيكلية راسخة، سيعزز صلابتها الاقتصادية وينشئ الدعائم اللازمة لاتحاد أقوى وأكثر صمودا في المستقبل.

وهناك تحول يجري في الشرق الأوسط أيضا. صحيح أن الطريق محفوفة بالصعاب، لكنني على ثقة من أن الالتزام والدعم الخارجي كفيلا بتحقيق الإنجازات المشرفة التي يبشر بها هذا التحول على ضوء نبراس من الأمل. وحين قابلت الرئيس المصري محمد مرسي، تحدث إلي عن عزمه الأكيد للسعي من أجل تحقيق الإصلاحات الاقتصادية الطموحة ارتكازا على مؤسسات قوية وديمقراطية، وهو ماضٍ في الوفاء بالتزاماته.

وتمضي الإنجازات الكبيرة في إفريقيا جنوب الصحراء أيضا – حيث يستمر النمو القوي والمطرود بعد عقود من الكساد. ومن المؤكد أن الطريق لا يزال طويلا حتى يتحقق النصر في المعركة الدائرة ضد الفقر. لكن الأنماط الجامدة تتلاشى بسرعة مع صعود نجم "الأسواق الواعدة" التي تجذب اهتماما خارجيا كبيرا. انظروا إلى نيجيريا التي زرتها في أوائل هذا العام الماضي. هذا البلد كان يهدر ثرواته النفطية لسنوات طويلة، لكنه الآن يحقق نموا مبهرا – بدعم من الإصلاحات الديناميكية والقيادة القوية.

هذه التغييرات تُشكل مستقبنا.

لكن هناك تحديات كبيرة أيضا. فيجب ألا ننساق بعيدا عنها. وكما رأيتم في تنبؤاتنا الجديدة، لا يزال التعافي العالمي ضعيفا للغاية. ولا تزال فرص العمل المحتملة شحيحة للغاية أمام ملايين لا حصر لها. ولا تزال الهوة شديدة الاتساع بين الفقراء والأغنياء.

هناك طريق وعر أمامنا حتى يتحول تفاؤلنا إلى حقيقة واقعة.

باء – اجتياز الطريق المرسوم

يقودني هذا إلى نقطتي الثانية – كيف نجتاز هذا الطريق بنجاح؟ كيف ندير هذا التغيير؟

أرى ثلاثة معالم أساسية على الطريق:

- الخروج من مرحلة الأزمة؛
- واستكمال إصلاح القطاع المالي؛
- ومعالجة عدم المساواة وبناء الشامل.

الخروج من مرحلة الأزمة

الأولوية الأولى هي، بالطبع، أن نتجاوز الأزمة ونستعيد النمو – وخاصة للقضاء على ويلات البطالة.

نحن نعرف مجموعة السياسات التي تستطيع الوصول بنا إلى هذا الهدف: سياسة نقدية تيسيرية، وتصحيح أوضاع المالية العامة بالسرعة المناسبة التي تتجنب التأثير على النمو وتتوخى خططا قوية وواقعية لتخفيض الديون على المدى المتوسط، والانتهاء من تنقية القطاع المصرفي، وإجراء إصلاحات هيكلية تعطي دفعة للإنتاجية والنمو. كل هذه السياسات ينبغي استكمالها باستعادة توازن الطلب العالمي بتوجيهه نحو الأسواق الصاعدة الديناميكية.

ودعونا لا نوهم أنفسنا: فبدون النمو، سيكون مستقبل الاقتصاد العالمي في خطر.

ربما تكون أكبر عقبة في الطريق هي التركة الضخمة من الدين العام الذي يبلغ متوسطه الآن حوالي ١١٠% من إجمالي الناتج المحلي في الاقتصادات المتقدمة – وهو أعلى مستوى منذ الحرب العالمية الثانية. ويؤدي هذا إلى تعريض الحكومات لمخاطر كبيرة من حيث التحولات الدقيقة في مستوى الثقة. وهي تجعل أيدي الحكومات مكتوفة أيضا، وخاصة وهي تسعى لإقامة بنية تحتية للقرن الحادي والعشرين مع الالتزام بتنفيذ وعودها الاجتماعية. وستكون احتياجات السكان المسنين الذين تتزايد أعدادهم باستمرار إضافة لهذه الضغوط.

وهناك درس واضح من التاريخ – تخفيض الدين العام يصبح صعبا للغاية بغير النمو. والدين المرتفع، بدوره، يزيد من صعوبة تحقيق النمو.

الطريق أمامنا ضيق وطويل.

العامل الرئيسي الآن هو الانتقال من مرحلة النقاش إلى العمل بشأن السياسات التي نعرف أننا بحاجة إليها، والتحرك معا وعلى جميع الجبهات. نحن لاعيون متعددون ولكن اللعبة واحدة – وهي لعبة معقدة بشكل متزايد يمكن أن تكون لعبة ذات محصلة إيجابية.

نظام مالي أفضل

المعلم الثاني في رأبي هو إقامة نظام مالي أفضل. فنحن نعلم أنه مطلب حاسم بالنسبة للاقتصاد العالمي.

لكننا بحاجة إلى التحرك متجاوزين النظام الذي أصابنا بالأزمة – قطاع مالي أصفه بعبارة الإغريق القدماء "عَبَث في غرور وأطلق العنان للثبور".

واليوم، ورغم تحقيق بعض التقدم، لم يصبح النظام أكثر أمنا بدرجة كبيرة حتى الآن مقارنة بوقت انهيار "ليمان برادرز". إنه نظام معقد بشدة، والأنشطة فيه لا تزال شديدة التركيز في مؤسسات كبيرة، كما أن شبح المؤسسات الكبيرة الأهم من أن تفشل لا يزال يجول في أرجاء القطاع. ويوضح استمرار التجاوزات والفضائح أن الثقافة السائدة لم تتغير في واقع الحال.

وهكذا، يتعين علينا، من قبيل الأولوية الملحة، أن نستكمل برنامج إصلاح القطاع المالي: تنظيم أفضل، ورقابة أفضل، وتسوية أفضل لأوضاع الكيانات العابرة للحدود، وحوافز معقولة في المؤسسات المالية وتكافؤ للفرص في القطاع.

ونحن نواصل التقدم في هذا المسار، وخاصة فيما يتصل بجدول أعمال اتفاقية بازل ٣ لتحسين الهوامش الوقائية من رأس المال والسيولة. ولكنني أتوجس من استمرار انحسار الزخم في هذا الخصوص، سواء في تنفيذ الإصلاحات المتفق عليها أو في تحقيق مزيد من التقدم في مجالات مثل المشتقات المالية وصيرفة الظل والمؤسسات الأهم من أن تفشل.

ويشعر كثير من العاملين في هذا الميدان بالقلق من تكاليف القواعد التنظيمية الجديدة. فهل لهذا القلق ما يبرره؟ هناك دراسة أصدرها الصندوق مؤخرا تشير إلى أن تحسين التنظيم سيؤدي إلى رفع أسعار القروض المصرفية، ولكن بدرجة طفيفة نسبيا. وتخلص الدراسة أيضا إلى أن زيادة رؤوس الأموال الوقائية إلى مستويات ملائمة يساعد النمو ولا يضره. ويمكن لإصلاح نظام الضرائب في القطاع المالي أن يساعد أيضا في الحد من الإفراط في المخاطرة والرفع المالي.

خلاصة القول أن تكاليف الإصلاح يمكن تحملها، ولكن تكاليف التراخي لا تحتمل. لقد سبق أن خضنا هذه التجربة.

وهناك نقطة أخرى: أن النظام المالي يمكن أن يساعد على تخفيف فترة التحول إلى نمو عالمي أكثر توازنا. فمدخرات بلدان آسيا الصاعدة تمثل ثلث مدخرات العالم. ومن شأن تطوير الأسواق المالية أن يعيد توجيه قدر أكبر من هذه المدخرات إليها – إلى الأشد احتياجا ممن يعيشون بعيدا عن الرخاء.

عدم المساواة والنمو الشامل

يقودنا هذا إلى المعلم الثالث: عدم المساواة ونوعية النمو في عالم المستقبل. الحقيقة أن هذا يتعلق بالبعد الإنساني في صنع السياسات.

والنمو مطلب ضروري للاقتصاد العالمي في المستقبل، لكنه يجب أن يكون نوعاً مختلفاً من النمو. نمو لا يكون مجرد تداعيات للعولمة المطلقة. نمو شامل.

وتخبرنا بحوث الصندوق الأخيرة بأن انخفاض عدم المساواة يرتبط بزيادة الاستقرار الاقتصادي الكلي وزيادة النمو القابل للاستمرار. وينطوي هذا على انعكاسات عميقة على السياسات.

معنى هذا أنه يتعين التركيز على الكفاءة مع مراعاة المساواة عند تحديد سياسة المالية العامة. معناه الإنصاف في اقتسام أعباء التصحيح، وحماية الفقراء والمعرضين للخطر. معناه تحسين الإدماج المالي، حتى يتاح للجميع النفاذ إلى أسواق الائتمان والأسواق المالية. معناه مستوى أفضل من الشفافية والحوكمة، حتى تكون أبواب الفرص مفتوحة للجميع - فإذا ما سُدَّت، يُعرف السبب.

إذن، مرة أخرى، هناك ثلاث نقاط سيحدد مستقبل اقتصادنا العالمي: تجاوز مرحلة الأزمة، وتحسين النظام المالي، وبناء نوع جديد من النمو.

جيم - الصندوق في المستقبل - خدمة أعضائنا في العالم الجديد

ما معنى ذلك كله بالنسبة لمستقبل الصندوق؟

الأهم من كل ما ذكرت حتى الآن هو الحاجة إلى توثيق التعاون. فالعالم المرتبط معا يجب أن يكون عالماً يعمل معا - عالم "لم يتكسر إلى شذرات متفرقة تحت وطأة الأسوار المحلية الضيقة"، بتعبير طاغور، الشاعر الهندي العظيم.

إذن فرغم أن المؤسسات متعددة الأطراف كانت مهمة من قبل، فقد أصبحت أكثر أهمية لمستقبلنا.

والصندوق منتدئ مهم لهذا النوع من التعاون العالمي.

لقد غيرتنا هذه الأزمة - مناهج جديدة، وأهمية جديدة. وأهم محدّدات الصندوق في المستقبل بدأت تظهر إلى الوجود - لكنها مبنية على الماضي وما أوكله إلينا مؤسسون الأوائل.

إذن ما الشكل الذي ينبغي أن يكون عليه الصندوق في المستقبل؟

أولاً: الصندوق يجب أن يكون ناصحاً أميناً في كل الأحوال

إن النصيحة تكون أحياناً صعبة — سواء في إسدائها أو تلقيها! وعلى مدار العام الماضي، قررنا عدداً من الأمور المهمة حسب تقديرنا لها — وبعضها كان خلافياً. فهناك الدعوة إلى إعادة رسملة البنوك الأوروبية؛ والدعوة لبناء جدار وقائي مالي أكبر؛ والدعوة لاتباع منهج أكثر توازناً في تصحيح أوضاع المالية العامة؛ والدعوة إلى توجيه الاهتمام بصفة عاجلة للمنحدر المالي. كانت هذه أحكاماً تقديرية صعبة، لكن مهمتنا هي وضعها — أن نكون حكماً محايداً مستقلاً في الشؤون الاقتصادية، وخاصة في الفترات العصيبة.

والآن يجب أن يمضي الصندوق قدماً ويتكيف أكثر مع الواقع المتغير للاقتصاد العالمي الحديث، عالم الروابط المتبادلة الشاسعة. ولذلك نركز الآن أكثر من أي وقت مضى على تداعيات الاقتصاد والسياسات — كيف يؤثر ما يحدث في أحد البلدان على الأوضاع في البلدان الأخرى.

فقرارنا الجديد المعني بالرقابة المتكاملة، على سبيل المثال، سيساعد على تحقيق الدمج بين الرقابة القطرية والرقابة العالمية، مما يلقي الضوء على الآثار العابرة للحدود. ومن خلال تقريرنا الجديد عن القطاع الخارجي، تزداد دقة تقييمنا للسياسات من منظور متعدد الأطراف، بما في ذلك أسعار الصرف. أما استراتيجيتنا الرقابية الجديدة فهي تزيد من تركيزنا إلى حد كبير على قطاع يتصدر مخاوفنا بشأن الاستقرار المحلي والعالمي.

ثانياً: يجب أن تتوافر للصندوق الموارد اللازمة للوقوف بجانب بلدانه الأعضاء في هذا العالم المترابط.

وقد تعهدنا منذ بداية الأزمة بتقديم ٥٤٠ مليار دولار، قدمنا منها ١٥٧ مليار دولار ضمن ١٢٦ برنامجاً للإقراض — ٥٧ بشروط غير ميسرة، و ٦٩ بشروط ميسرة. ونحن نساعد كل أنواع البلدان لحل كل أنواع المشكلات — من التمويل للمساعدة على التكيف واجتياز التحول، إلى التأمين لمنع العدوى والمصادقة على جودة السياسات. ونحن نفعل ذلك بدرجة أكبر من المرونة والحساسية للظروف الاجتماعية — عن طريق الدعوة لفترة أطول من التصحيح المالي في بعض البلدان، على سبيل المثال.

وقد اتخذتم قراراً في مطلع هذا العام بزيادة مواردنا بمقدار ٤٥٦ مليار دولار، فكان بمثابة تصويت هائل بالثقة في الصندوق وصل بقدرتنا الكلية على الإقراض إلى أكثر من تريليون دولار أمريكي. وفي وقت قريب، وباستخدام العائد الاستثنائي المتحقق من مبيعات الذهب، تقدمتم أيضاً لمعاونة البلدان منخفضة الدخل — حيث سعيتم لضمان توافر الموارد الكافية في "الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر" لتقديم القروض في السنوات القادمة.

وأرجو أن تطمئنوا إلى أن استثماراتكم ستوجه إلى استخدامات جيدة — المساعدة على إنهاء الأزمات، ومنع وقوعها، وتخفيض تكاليفها البشرية.

نقطة أخيرة ولكنها حاسمة تتعلق بالصندوق في المستقبل: فيجب أن يكون انعكاسا حقيقيا للملكية العالمية.

إننا نحتاج إلى صندوق يمثل العالم، ويبدو شبيها بالعالم، ويجد العالم فيه بيتا آمنا ومريحا.

وفي هذا السياق، فإن الإصلاحات المتفق عليها في عام ٢٠١٠ تمثل أكبر تغيير في نظام الحوكمة في تاريخنا. ونتيجة لذلك: سيتم تحويل ٦٪ من حصص العضوية إلى بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية، أو ٩٪ إجمالاً منذ بداية الإصلاحات السابقة في ٢٠٠٦. وللمرة الأولى، سوف تصبح البرازيل والصين والهند وروسيا من بين البلدان العشرة صاحبة أكبر حصص في الصندوق. وللمرة الأولى، في أي مؤسسة مالية دولية، سيكون لدينا مجلس تنفيذي يُختار كل أعضاؤه بالانتخاب.

والخبر السار في هذا الخصوص هو أننا على حققنا تقدماً كبيراً نحو هذا الإصلاح. فقد وصلنا إلى معظم المعالم الأساسية على الطريق - فقد تجاوزت الموافقات ٧٥٪ من العدد المطلوب لتنفيذ زيادة الحصص، وأكثر من ١٢٠ بلداً لإقرار إصلاح المجلس التنفيذي. ويجب أن ندفع الآن للوصول إلى ٨٥٪ من القوة التصويتية، وهي النسبة اللازمة لاستكمال إصلاح المجلس ومجموعة إصلاحات عام ٢٠١٠.

لقد قطعنا شوطاً طويلاً وبات خط النهاية في مرمى البصر. لقد بات قريباً جداً، وها أنا اليوم، هنا في طوكيو، أحث بلداننا الأعضاء مرة أخرى على بلوغه.

السيد الرئيس، السادة المحافظون: هذا هو الصندوق الذي كنا عاكفين على بنائه، وسوف نواصل بنائه، بفضل تأييدكم. إنه لكم صندوق لكل الأوقات ولكل الشعوب. صندوق خادم لأعضائه، وللعالم أجمع، والناس جميعاً.

خاتمة: التعاون - روح طوكيو

اسمحوا لي في ختام كلمتي اليوم أن أتقدم بالشكر والتحية مرة أخرى لمضيفينا اليابانيين. فاليابان حقا نصير العمل متعدد الأطراف والتعاون العالمي. وهي صديق لصندوق النقد الدولي، ونحن نحتفل الآن بمرور ٦٠ عاماً من الشراكة بيننا.

واسمحوا لي أن أعرب عن عميق امتناني بخبراء الصندوق الرائعين ذوي المهارات العالية على مستوى العالم. فلم أشعر بمثل هذا الانبهار تجاه مجموعة من المتخصصين المخلصين الذين يتقانون في عملهم ليل نهار لدعم بلداننا الأعضاء.

وأود أيضاً أن أشكر المديرين التنفيذيين في الصندوق لتوجيهاتهم ومشاعر الزمالة الرائعة. وأود أن أشكركم، أيها الأعضاء، على دعمكم المستمر، ولإيمانكم بما نقوم به من عمل.

وأود أن أشير إلى انعكاس أخير، لقد أطلقنا، في إطار هذه الاجتماعات، مسابقة لكتابة المقال للطلبة اليابانيين للتعبير عن آرائهم حول صندوق النقد الدولي والاقتصاد العالمي. وقد تجمع لدينا العديد من المشاركات الملهمة الرائعة. ومعنا اليوم المتسابقين في التصفيات النهائية. أرجو أن تتكرموا بالوقوف.

هناك مقال على وجه التحديد ظل عالقا بذهني. كتبه امرأة شابة تدعى "ناو يونيموتو" (*Nao Yonemoto*).

لقد تحدثت "ناو" في مقالها عن حادثة شهيرة في التاريخ الياباني، عندما كان اثنان من القادة العسكريين - شينغن تاكيدا وكنشين أوسوجي - (*Shingen Takeda and Kenshin Uesugi*) يتقاتلان من أجل الهيمنة على المنطقة. وعندما علم أحدهما أن الآخر لا يجد ما يكفيه من الملح - وكان وقتها سلعة أولية عظيمة القيمة - أرسل له بعضا مما كان متوفرا لديه شخصيا.

ومن ثم انتشرت المقولة اليابانية العظيمة "قَدِّمِ الملح لخصمك" (*give salt to your adversary*). وبعبارة أخرى، لتكن سخيا مع المحتاج، حتى إذا كان مختلفا عنك، أو في فريق غير فريقك. فما هي الرسالة هنا؟ التعاون المشترك في الأوقات العصيبة هو الطريق الوحيد للتقدم.

السيد الرئيس، السادة المحافظون: إن روح التعاون هي الطريق الوحيد للتقدم. لقد رأيت هذه الروح مؤخرا في مدينة سينداي. رأيتها خلال سفري إلى مختلف بلداننا الأعضاء على مدار العام الماضي. وأراها هذا الصباح مرة أخرى بادية على وجوهكم.

إنها روح اجتماعاتنا. أتمنى أن تصحبكم عند عودتكم إلى أوطانكم.

شكرا.